مناقشات علمية ومقترحات نوعية للمرحلة القادمة في مواجهة السرطان

العظمة: نعمل على توفير الأدوية السرطانية من دون انقطاع

العمل على تجهيز المراكز الصحية لتوفير وسائل التشخيص وتطوير مراكز العلاج

| محمود الصالح

واصلت الورشة الوطنية للتخطيط الاستراتيجي لمواجهة السرطان ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ التي تقيمها اللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة في إطار البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان أعمالها لليوم الثاني، وتوزعت فعاليات الورشة إلى ست طاولات تخصصية اجتمع حولها نخبة من الأطباء والباحثين لمناقشة مجموعة من القضايا الموزعة على محاور أساسية تدارست واقع تشخيص ومعالجة السرطان في بلادنا.

كان المحور الأول في الورشة يدور حول التشخيص والعلاج، وتم خلاله في الطاولة الأولى مناقشة توجيه المعايير ذات الصلة لرفع جودة تشخيص وعلاج السرطان وأدارت الحوار والمناقشة في هذه الطاولة مها مناشي الاختصاصية في الأورام وأمراض الدم والمدير الطبي في مشفى البيروني وعضو اللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان، وقدم خلال المناقشة العديد من المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تنفيذ خطة البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان.

وفي المحور نفسه أدار محمد القادري الاختصاصي في علم الأمراض ومعالجتها وفي المداواة الشعاعية المدير العام للهيئة العامة لمشفى البيروني المناقشات حول موضوع تحسين توافر الأدوية السرطانية على المستوى الوطني، وقدمت مجموعة من المقترحات في سبيل تحقيق انسيابية جيدة لهذا النوع من الأدوية باتباع مجموعة من الإجراءات الحكومية.

رئيس شعبة التشريح المرضي في مشفى تشرين أحمد درويش أدار حواراً تفاعلياً في الطاولة التي ناقشت توافر الوسائل التشخيصية عن السرطان على المستوى الوطني، وخلص مع الحضور إلى جملة من التوصيات في إطار المخابر والتشريح المرضي وغيرها من الوسائل التشخيصية.

عميد كلية العلوم الصحية في جامعة دمشق سامر محسن أدار المناقشات للطاولة التي بحثت في صناعة الموارد البشرية وضمان استدامتها واستقرارها، وقد وصفت المناقشات أهم معاناة في القطاع الصحي وخاصة في مجال مرض السرطان، وهي قلة الكوادر الطبية التخصصية والفنية منها، وتم تحديد الأولويات المطلوبة لتوفير الكوادر البشرية لأنها تشكل العنصر الأساسي في عمل البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان.

الطاولة الخامسة وفي المحور ذاته أدارتها رنده برهوم أمين سر اللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان، وتم فيها بحث كيفية تطوير وتأهيل مراكز الأورام بشكل كامل ونموذجي، ووضعت مجموعة من المقترحات والرؤى التي من شأنها النهوض بالبنى التحتية لهذه المراكز التي تشكل ركيزة أساسية في عمل البرنامج.

الطاولة السادسة بحثت في محور مختلف عنوانه الرعاية التلطيفية والدعم النفسي، وأدار الحوار فيها إياد عبود الاختصاصي في شعبة ووحدة تسكين الالم في مشفى تشرين، وتناول الباحثون فيها مسألة تطوير خدمات الرعاية التلطيفية والدعم النفسي المقدمة للمرضى.

قطعنا مراحل لا بأس بها

رئيس اللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان أروى العظمة قالت في حديث لـ«الوطن»: قطعنا مراحل لابأس بها خلال السنوات الخمس الماضية من عمر البرنامج الوطني واليوم نبدأ مرحلة جديدة من البرنامج بتطوير الخطة الوطنية والاستراتيجية للتحكم بالسرطان للسنوات الخمس القادمة بالتشارك مع جميع الجهات المعنية بالتحكم بالسرطان في سورية سواء كانت جهات طبية أو غير طبية أو أهلية، مضيفة: خلال الورشة أقيمت طاولات للحوار تم خلالها بحث هدف من أهداف الخطة الوطنية للتحكم بالسرطان، وقسمنا المحاور على يومين وفي النهاية سيتم التوافق على الخطة الوطنية للتحكم بالسرطان من كل الجهات المعنية، وسيتم وضع خطتها التنفيذية لعام ٢٠٢٥ وتفعيل كل بند من الخطة حيث سيكون لكل بند جهة مسؤولة عن تنفيذه وجهة متابعة للتنفيذ ومؤشرات نجاح ومخطط زمني للتنفيذ.

وتابعت: نأمل أن يتم التشخيص والكشف عن السرطان بشكل مبكر لأن فرصة النجاح تكون أكبر عند الكشف المبكر، وهذا يتم من خلال التوعية بين الناس والمراجعة الفورية في حال الشعور بأي أعراض تشعر بوجود السرطان ونعمل على تجهيز وتطوير المراكز الصحية الأولية والثانوية من أجل توفير وسائل التشخيص، كما نعمل على تطوير مراكز العلاج الثالثية التي يراجعها المرضى بعد إثبات التشخيص من خلال أجهزة كافية لتقليل دور الانتظار وتوفير الأدوية السرطانية دون انقطاع ليحصل المريض على فرصة الشفاء.

تطوير مراكز نموذجية

من جهته معاون المدير العام لمشفى البيروني الجامعي محمد العواد قال: لدينا تسعة محاور نبحث فيها خلال الورشة منها محور تطوير مراكز نموذجية متكاملة ونعمل على تحديد نقاط القوة الموجودة في هذا الجانب في بعض المحافظات بمراكزها المختلفة عن مناطق اخرى، متسائلاً: كيف يمكن أن نخفض من نقاط الضعف الموجودة لدينا، هل نحن نستطيع أن نغطي احتياجات المرضى في مناطق وجودهم في مختلف المناطق؟

وأضاف: نبحث في إطار عملية متكاملة لتطوير عمل تلك المراكز من خلال التجهيزات والكوادر البشرية وتصنيف تلك المراكز، اليوم لدينا نقص واضح ليس فقط على مستوى الكادر الطبي إنما على مستوى الكوادر الفنية والتمريضية، والفئات الرابعة والخامسة. وتابع: اليوم يجب أن نحدد كيفية تشغيل مركز أورام تخصصي والآليات المطلوبة لفعل ذلك، مشيراً إلى أنه في البيروني هناك ٧ شعب طبية تتعلق بمختلف التوضعات الورمية، وهناك دراسات وإحصائيات، حيث يوجد تركيز لبعض الأورام في بعض الأماكن الجغرافية ومنها أورام الدرق تتركز في الساحل والجنوبية، وسرطان الثدي يتركز في المناطق الشمالية والشرقية حيث يوجد العدد الأكبر منها، وهناك إحصائية العمر حيث تحدث الأورام بين العقدين الخامس والسادس من العمر لمختلف الأورام الصلبة أما السائلة فتكون في العقدين الثاني من العمر والسابع من العمر.

محور التشخيص والمعالجة

رئيس شعبة الأورام في مشفى تشرين الجامعي نادر عبدالله قال: نناقش محور التشخيص والمعالجة وهي المرحلة الأساسية عند مرضى الأورام، نضع استراتيجية عن أهمية التشخيص المبكر عن الأورام لإعطاء فرصة اكبر للشفاء، وأهمية العلاجات الحديثة والمتعددة، والاكتشاف المبكر يؤدي إلى الشفاء بنسبة ١٠٠ بالمئة في بعض الحالات وكذلك يؤدي أقل نسبة من التشوهات.

سليمان سليمان اختصاصي أمراض زراعة نقي في مشفى تشرين العسكري: المحور الذي بحثنا فيه التشخيص والعلاج ووضع المعايير وتوجيه المعايير وتنظيم آليات الإحالة بين مستويات الرعاية الصحية، ويصنف المشفى ضمن مراكز الرعاية الثالثية المتطورة والذي يحوي كل مستلزمات العلاج الورمي التشخيص والمعالجة، ووحدة زرع نقي وهي الثانية في سورية، الحقيقة نسبة الشفاء تقارب النسب العالمية.

ديما خليل اختصاصية أورام أطفال وعلاج تلطيفي قالت لـ«الوطن» العلاج التلطيفي هو العلاج المقدم لكل مريض مصاب بمرض مهدد للحياة، وأهمها الأورام، والهدف أن يعيش المريض لأطول فترة ممكنة بأحسن نوعية ممكنة بطريقة تكاملية، حيث يعمل فريق متعدد الاختصاصات في مقاربة المريض بحيث يعيش المريض أفضل نوعية ممكنة لأطول فترة ممكنة، وهذا الاختصاص غير موجود في سورية والآن نضع اللبنة الأولى لإيجاد هذا الاختصاص وهو الرعاية التلطيفية متقدمة، لأن من يقدم الرعاية التلطيفية هو مقدم الرعاية الأولية وبشكل محدد طبيب الأورام، الآن نحاول أن نوجد معالج تلطيفي كاختصاص قائم بذاته وإحداث وحدات علاج تلطيفي ضمن وحدات علاج الأورام.

في هذه الورشة نضع الاحتياجات المطلوبة سواء كانت لوجستية أو أدوية وتدريب فريق حتى نقوم نحن بهذا العلاج التلطيفي جزء من العلاج التلطيفي سيقدم في المنزل، والتثقيف النفسي هو جزء من المعالجة التلطيفية.

العواد:
أورام الدرق تتركز في الساحل والجنوبية وسرطان الثدي في المناطق الشمالية والشرقية

خليل:
العلاج التلطيفي يقدم لكل مريض مصاب بمرض مهدد للحياة ولكنه غير موجود في سورية

سليمان:
نسبة الشفاء في عمليات زراعة نقي العظام لدينا تقارب النسب العالمية

عبدالله:
الاكتشاف المبكر يؤدي إلى الشفاء بنسبة ١٠٠ بالمئة في بعض الحالات

وزيران في السويداء

وزير الموارد المائية لـ«الوطن»: ٦٠ ملياراً لتأهيل ٩ آبار وأي فساد سيتم معالجته

وزير الكهرباء: إيقاف جميع الخطوط المعفاة من التقنين ما عدا المغذية للآبار

| السويداء– عبير صيموعة

أكد وزير الموارد المائية معتز قطان أن زيارة السويداء جاءت للوقوف على الواقع المائي في المحافظة ووضع رؤية لتحسين هذا الواقع مع اللقاء بالمجتمع المحلي وأصحاب الشأن للاستماع إلى الأفكار التي من شأنها المساهمة في حل أزمة المياه.

وخلال جولته في السويداء برفقة وزير الكهرباء سنجار طعمة أوضح أن كل الأفكار المطروحة سيتم النظر فيها والعمل عليها للمشاركة في الإدارة المثلى للموارد المتاحة خاصة أن السويداء لا تمتلك المصدر المائي الدائم من أنهار وينابيع واعتمادها على الآبار العميقة التي تحتاج إلى وجود دائم للتيار الكهربائي.

وأشار قطان بعد استماعه إلى المشكلات التي تعترض الأهالي بالحصول على مياه الشرب بالكميات المطلوبة، وأنه سيتم ترتيب الأولويات ضمن الاعتمادات التي تم تخصيصها، إضافة إلى سعي الوزارة بكل طاقتها للتواصل مع المنظمات المانحة، التي وعدت بعضها ببعض التدخلات على مستوى المحافظة، موضحاً أن قضية المياه يتم العمل بها على ثلاثة مستويات أولها تدخل الحكومة من خلال الموازنة وإدارتها بأفضل طريقة ومن خلال تدخل المنظمات الدولية التي تبين أن تدخلها بالسويداء محدود، إضافة إلى المجتمع المحلي والمساهمات التي قد يقدمها ونحن متفقون على هذا المستوى.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قطان أنه تم رصد اعتماد لموازنة مؤسسة مياه السويداء للعام القادم بمقدار 60 مليار ليرة، كما تم إدراج إعادة تأهيل 9 آبار من آبار المكرمة ضمن موازنة الموارد المائية، مع تخصيص 4 مليارات لإنهاء أعمال سد المشنف، مضيفاً: كما سيتم شراء مجموعة من المضخات الجديدة مع حجز مبلغ لتكلفة أعمال الصيانة على أن يتم ترميم الآبار على سنوات متلاحقة لاستبدال كامل الغواطس، بحيث يتم استثمار الاعتمادات المتوفرة بأفضل طريقة للاستثمار، مشيراً إلى أنه في حال كان هناك فساد بالعمل أو سوء إدارة فستتم معالجته بتعاون الجميع ولن يكون هناك أي تساهل.

أما فيما يخص عمال الآبار ونظراً لافتقار الكثيرين منهم إلى الخبرة في تشغيل الآبار جراء اللجوء إلى العقود الموسمية أكد قطان أن عقود عمال الآبار قيد المعالجة وسيكون هناك معالجة سريعة.

بدوره وزير الكهرباء سنجار طعمة أكد لـ«الوطن» وجود خطة لدى الوزارة لحل مشكلة الكهرباء في المحافظة بتأمين شبكات كهرباء إضافية مع العمل على إصلاح الخط الكهربائي الرئيسي المغذي للمحافظة والواصل بين محطتي تشرين والكوم، مع استعداد الوزارة إلى إعفاء آبار المياه غير المعفاة من التقنين، مشيراً إلى أنه تم توقيف كل الخطوط المعفاة من التقنين لكل الفعاليات ما عدا الخطوط المغذية للآبار مع تأكيده عدم قبول أي تجاوزات أو تعديات على الشبكات، مضيفاً: أما فيما يتعلق بالقطع التردّدي فأوضح طعمة أنه يبين قراراً وزارياً لأن الغاية منه حماية الشبكة خاصة مع الانخفاض في حوامل الطاقة والفيول الأمر الذي أدى إلى تأمين كمية الكهرباء للأولويات، واعداً أمام مطالب الحضور بزيادة مخصصات المحافظة من الكهرباء لزيادة الضخ وتحسين الواقع المائي.

محافظ السويداء أكرم علي محمد أكد أن الواقع المائي بالمحافظة بدأ بالحل ولو بحلول إسعافية خففت من المعاناة إلى حد ما، مضيفاً: إلا أنه بجهود وزارتي الموارد المائية والكهرباء وحسب الوعود المقدمة سيتم العمل على تجاوز الكثير من العقبات والصعوبات والوصول إلى تأمين مياه الشرب لجميع المواطنين وفق الإمكانيات المتاحة.

هذا وتركزت مداخلات الحضور على ضرورة الإسراع بتمويل محطة المشنف الكهربائية التي في حال تنفيذها ستحقق الاستقرار الكهربائي للمنطقة الشرقية من جهة وتخفيف أعباء تشغيل آبار المياه على المؤسسة إضافة إلى تنفيذ محطة المعالجة في المشنف التي من شأنها درء خطر التلوث الذي يمكن أن تتعرض له مياه سدي المشنف مع المطالبة بوضع اعتمادات لتأهيل الروافد المائية لسدي المشنف الجنوبي والشمالي.

كما تركزت على ضرورة إعادة النظر بالضرائب والفوائد المالية المترتبة على فاتورة الكهرباء الصناعي البالغة 22 بالمئة وانعكست على تكاليف المنتج وأخرجته من حيز المنافسة عند التصدير، كما تضمنت المداخلات ضرورة تخفيض أسعار الكهرباء للآبار الزراعية خاصة أن تعويض تشغيلها على المولدات يحتاج إلى كميات كبيرة من المازوت نظراً إلى أعماقها التي تتصف بها جميع الآبار في المحافظة التي تتراوح بين 400 و700 متر لاستهلاكها فواتير كهرباء لاستخراج المياه وهي أضعاف ما تحتاجه الآبار في باقي المحافظات، مع ضرورة إعادة النظر بقرار إيقاف ترخيص الآبار الزراعية الذي انعكس سلباً على أصحاب الآبار مع تسوية الآبار غير المرخصة التي تم استثمارها رغم رغبة أصحابها بتنظيمها وترخيصها.

المحافظ: حلول إسعافية خففت من المعاناة إلى حد ما

نقص في مادة الغاز

أصحاب ورشات: الحكومة تشجّع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعجز عن توفير مستلزمات نجاحها

| القنيطرة - خالد خالد

يعاني الكثير من أصحاب الورشات الصغيرة وخاصة تصنيع الألبان والأجبان من نقص مادة الغاز الصناعي ما أدت إلى تراجع منتجهم اليومي الذي يشكل مصدر رزق ومعيشة لأسرهم، وأكد هؤلاء أن هذه الورشات لديها ترخيص نظامي لكن مشكلة توقيف البطاقات لهذه الورشات أدى إلى تأخر استلام المادة وخفض الكميات وعدم فتح دورة جديدة «الدورة مدتها شهران».

وأوضح صاحب ورشة لتصنيع الألبان أن وحدة الغاز أغلقت الدورة في الشهر السابع وكانت مخصصاته 9 أسطوانات ثم تم تخفيضها إلى 6 وحتى تاريخه لم يستلم المخصصات المحددة له، مؤكداً عدم إمكانية شراء الغاز بالسعر الحر لأن ذلك سيؤدي إلى غلاء الأسعار وعدم قدرة المواطنين على الشراء بسبب ضعف القدرة الشرائية، مبيناً أن الحكومة تشجع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر واليوم تعجز بعض الجهات عن تأمين مستلزمات الإنتاج وهي أسطوانة الغاز ولا بديل عنها كاستخدام الحطب أو المازوت لأنه سيؤثر في نكهة ورائحة المنتج!

وأضافت السيدة أم قصي «صاحبة منشأة صغيرة»: توجد لدينا رخصة ألبان وأجبان ولم يتم تفعيل بطاقة الغاز منذ الشهر السابع والمادة غير متوفرة حالياً والسبيل الوحيد لاستمرار الورشات هو الحصول على المادة من السوق السوداء وبسعر 450 ألفاً لأسطوانة منزلية سعة 10 كيلوغرامات.

مصادر في المحافظة أكدت أن نقص التوريد هو السبب الأساسي بتوقف الرسائل وأنه لم يطرأ أي تخفيض على حصة هذه المحال من المادة.

كما اشتكى أبناء القنيطرة من تأخر رسائل الغاز التي زادت على 80 يوماً بعد أن كانت المدة للحصول على أسطوانة الغاز سابقاً لا تتجاوز 40 و45 يوماً، ثم وصلت إلى 60 واليوم تخطت الثمانين يوماً، مطالبين لجنة المحروقات الفرعية بمخاطبة وزارة النفط من أجل زيادة مخصصات الغاز السائل لوحدة التعبئة أو إلغاء تزويد المعتمدين من ريف دمشق بالمادة وذلك لحصولهم على مخصصات أكبر من محافظة القنيطرة، علماً أن الاتفاق بين شركة الغاز ولجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة كان تزويد 20 بالمئة من معتمدي ريف دمشق بالمادة، والإبقاء على الكميات الحالية من أجل تأمين احتياجات المحافظة من الغاز أسوة بمحافظتي دمشق وريفها وضمان حقهم في الحصول على أسطوانة الغاز ضمن مدة معقولة.

ولعدم وجود فرع لشركة الغاز وإتباع وحدة التعبئة لفرع دمشق وريفها وبسبب تعذر الاتصال مع المعنيين بدمشق، أفاد مصدر بفرع محروقات القنيطرة لـ«الوطن» بانحسار مادة الغاز ونقص التوريدات عن المحافظة، والرسائل أصبحت تصل إلى 80 إلى 90 يوماً بعد أن كانت مقبولة لجميع أبناء المحافظة، مبيناً أنه كانت هناك خطة لتفعيل الخط الثاني في وحدة التعبئة بالقنيطرة، وذلك لتغطية وتأمين احتياجات أبناء المحافظة والقرى المجاورة من محافظة ريف دمشق، حيث كان المتوقع أن تتجاوز الطاقة الإنتاجية لوحدة التعبئة 60 ألف أسطوانة شهرياً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تأمين أسطوانات الغاز المنزلي اللازمة للإخوة المواطنين.

في اللاذقية عائلات تتجه لدخول مجال المشروعات الصغيرة لتحسين الوضع المعيشي

| اللاذقية- عبير محمود

تتجه العديد من الفئات الشابة وبعض العائلات في اللاذقية لتحسين الوضع المعيشي عبر دخول مجال المشروعات الصغيرة بإقامة دورات تدريب وتأهيل لخوض العمل وتحقيق دخل مادي مناسب في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

وأكدت مديرة فرع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اللاذقية كنانة عدرا لـ«الوطن» أنه ضمن الخطة الاستثمارية للهيئة، يتم تقديم سلسلة متكاملة من الخدمات من خلال برامج متنوعة، ليتم البدء ببرنامج تدريب طالبي العمل الذي يهدف إلى تدريب الشباب الراغبين بتأسيس مشروع وتدريب إداري مهني حرفي تتم متابعتهم إلى مرحلة تأسيس المشروع.

وذكرت عدرا أنه ضمن إطار الحاضنة التدريبية المنعقدة مع جامعة تشرين تم تنفيذ العديد من الدورات، ومنها إجراء دورة صيانة حاسب وموبايل وطاقة شمسية، منوهة أن الأولوية في جميع برامج الهيئة لأبناء الشهداء والجرحى والمسرحين والمتضررين من الزلزال والحرائق.

وأكدت أن الهيئة لا تقف عند حدود التدريب، إنما هناك متابعة مستمرة للمتدربين، وانطلاقاً من شعارنا «من الفكرة إلى التسويق»، نقوم بمتابعتهم بطرق دعم مختلفة كتوظيفهم في القطاع الخاص أو مساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، وتسهيل نفاذهم إلى المؤسسات المالية.

وفيما يخص المرأة، بيّنت عدرا أن العمل وفق برنامج تعزيز قدرات المرأة السورية، ووفق توجيهات السيدة الأولى أسماء الأسد وهي من تؤكد بقولها « أن تكون المرأة قوية لتكون البلاد قوية وأن تكون بخير لتعود البلاد بخير»، مضيفة: ونحن كهيئة نعمل على تمكين قدرة المرأة من خلال تدريبها على المهن وتأهيلها لدخول سوق العمل بأعلى جاهزية.

وتابعت: تم تنفيذ دورات متنوعة خياطة، حلاقة نسائية، صيانة، صناعات غذائية، ومنها يتم تنفيذه في إطار التعاون مع الأمانة السورية للتنمية، منوهة أن كل الدورات مجانية.

وأشارت إلى أن الهيئة تعمل على تحفيز المنشآت والمشروعات للحصول على العلامة الفارقة التجارية والصناعية، بهدف منع إساءة استخدام منتجاتها، وذلك بهدف حماية الملكية لعالم الأعمال وحفظ حقوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبينة أنه يتم التواصل مع أصحاب المشروعات المسجلين لدى الهيئة ممن يرغبون بالحصول على العلامة الفارقة التجارية والصناعية وطلبات التسجيل والرسوم وبراءات الاختراع، لمراجعة فرع الهيئة بخصوص إعفائهم من تقديم سجل تجاري لمدة خمس سنوات، ومن ثم التنسيق مع مديريات التجارة الداخلية لتقديم كل التسهيلات لحصول أصحاب المشروعات على الخدمة المطلوبة.

وأكدت عدرا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد حاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ولاسيما في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، إذ إن السمة الأساسية للاستثمار في سورية هي سمة الاستثمار الصغير، كما يعتبر قطاعا المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية من ركائز اقتصادنا الوطني بشكل عام.